



مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

كيف يُهيمن المال ورجاله على السياسة والحكم في العالم العربي؟

مدخل:

جاءت إقالة رئيس الوزراء الجزائري السابق، عبد المجيد تبون، من منصبه هذا بعد أقل من ثلاثة أشهر على تعيينه؛ لكي تفتح المجال واسعاً للحديث عن مشكلة، وتحدياً شديداً الأهمية، تواجه الدولة القومية الحديثة في العالم العربي، ويرى البعض أنها تهدد بإدخال الكثير من الكيانات السياسية العربية، في قائمة الدول الأكثر فشلاً في العالم.

وتتعلق هذه المشكلة بإحدى صور الفساد الخاصة جداً، والتي بدأت في التمدد خلال العقدين الأخيرين، وهي هيمنة رجال الأعمال، بنفوذهم ومصالحهم، على الواقع السياسي، وبالتالي المجتمعي في دولهم، وتنفيذهم في القرار السياسي، من مستوى العمل الحزبي الأدنى، وحتى مستوى القرار السياسي الإستراتيجي في قصور الحكم.

وأنتجت هذه الحالة، التي طالت أنظمة وحكومات دول راسخة ذات تاريخ عريق، ظاهرة عرفت في الأدبيات السياسية، بظاهرة تزاوج المال والسلطة، وهو أحد أسوأ صور الفساد وفق تعاريف الأمم المتحدة ومنظمة الشفافية العالمية، وتُعتبر بالفعل من أهم بواعث فشل الدولة على المستويين السياسي والمؤسسي.



مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

وفي هذا الإطار، تتناول هذه الورقة مجموعة من الملاحظات على التغيير الوزاري الأخير في الجزائر، ودلالاته في هذه القضية الكبرى، وكيف تقود سياسات الأنظمة الحاكمة إلى هدم الأوطان، وخدمة خصوم الأمة في الخارج.

أولاً: فشل الدولة والفساد ومشكلة تزاوج المال والسلطة وأثرها في فوضى "الربيع

العربي

وهناك معياران أساسيان لتوصيف دولة ما على أنها دولة فاشلة أو "Failure State"، أشار إليهما روبرت روتبرج، مدير برنامج النزاعات داخل الدول وتسوية النزاعات في كلية كينيدي الأمريكية للإدارة الحكومية، وهو أيضاً رئيس مؤسسة السلام العالمية التي تعنى بدراسة مثل هذه القضايا والأزمات تبعاً لما تتطلبه المصالح الأمريكية في مناطق العالم المختلفة؛ حيث تقدم خدماتها كأحد مراكز التفكير أو الـ "Think Tanks".

والمعياران هما: عدم قدرة الدولة على تأمين الخدمات الأساسية والسياسية لمواطنيها، وخسارتها لوظيفتها الزجرية، التي تعتمد على احتكارها للعنف لتطبيق القوانين والدستور، وضمان استمرار المؤسسات الدستورية في الدولة لأدوارها.

وهذه الخدمات، كما صنفها روتبرج، تندرج تحت في خمسة فئات أساسية، وهي: السلامة والأمن، سيادة القانون والشفافية، المشاركة وحقوق الإنسان، التنمية الاقتصادية المستدامة، والتنمية البشرية، وتعتبر الدولة في حالة "فشل ملموس"، إذا كان أداؤها دون المستوى في الفئات الخمس كلها، أما لو كانت غير قادرة أو لا تقوم بأداء بعض هذه الوظائف، فهي تصنف على أنها على "شفا الانهيار" أو "ضعيفة"، أو "في طور الفشل".



مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

وتتنوع أنماط مشكلة "فشل الدولة" في العالم العربي والإسلامي ما بين عدم قدرة المؤسسات المختلفة، السياسية والبيروقراطية والأمنية وغيرها عن أداء مسؤولياتها الدستورية والقانونية، بسبب ظروف من عدم الاستقرار أو الأزمة التي تعوق هذه المؤسسات عن العمل، بما في ذلك ظروف الفساد الداخلي فيها أو انعدام الأمن وغياب السلم الأهلي، وغير ذلك من المظاهر.

ويرى كثيرون أن ظاهرة تزاوج المال والسلطة، وسطوع نجم نفوذ رجال الأعمال وتأثيراتهم في مفاصل الدولة، والحياة العامة؛ كان أحد أهم الأسباب التي أدت إلى الاضطرابات الشعبية التي شهدتها بلدان مثل مصر وتونس، في السنوات الأخيرة، وحتى منذ ما قبل اندلاع ما يُعرف بـ"ثورات الربيع العربي"، أو الفوضى التي اجتاحت أكثر من بلد عربي في الفترة ما بين نهاية العام 2010م، والعام 2011م، ولا تزال تضاعفها مستمرة إلى الآن.

فمن بين أبرز آثار هذا النفوذ، هو المساس بالبُعد الاجتماعي في سياسات الدول الاقتصادية، وبالتالي، وفي ظل ظروف شيوع الفقر والعوز المعيشي، وعدم تطور البنية الاجتماعية والمعيشية للمواطن، واقتصاديات هذه الدول بالشكل الكافي بعد لتحمل أعباء ذلك؛ فإن عمليات مثل الخصخصة، وسياسات اقتصادية أخرى عامة، مثل رفع الدعم، والتي ارتبطت بمصالح رجال الأعمال، واستجابت لها الحكومات - في مصر كان رجال الأعمال جزءاً أساسياً من الحكومات في العقد الأخير من حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك - مست حتى الحد الأدنى من تكاليف المعيشة، بشكل لم يتحمله الملايين من المواطنين، فخرجوا إلى الشوارع معلنين تدميرهم.



مركز الدراسات الاستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ثانياً: التغيير الوزاري في الجزائر ومعالمه من هذه المنطلقات

مبعث هذا الحديث عند تناول قضية إقالة تبون من منصبه، هو أن الإقالة ارتبطت في ثناياها، بصدام كبير في المصالح مع رجال الأعمال المقربين من قصر "المرادية"؛ قصر الحكم في الجزائر.

التقارير الصحفية والشهادات السياسية التي تواترت من الجزائر، التي تُعتبر من أكثر دول العالم التي تنغلِق مؤسسات الحكم فيها على نفسها وفق توصيف دقيق لوكالة "فرانس برس"، تناولت أثر حملة بدأها تبون في مكافحة الفساد، ومحاولة تقويض نفوذ رجال الأعمال في هذا البلد.

وربما كانت "الجريمة" الكبرى له هو أنه قد صرَّح علناً بأنه "ينبغي فصل السياسة عن المال"، ودخوله في حرب علنية مع رجل الأعمال، علي حداد، المقرب من سعيد بوتفليقة، شقيق الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، ومستشاره الخاص، وأحد أهم الأسماء المطروحة لخلافته.

وبالفعل، فقد أتت تشكيلة حكومة أحمد أويحيى لكي تؤكد كل هذه التقارير؛ حيث أطاح أويحيى بثلاثة وزراء فقط من تشكيلة حكومة تبون، كان اثنان منهما من ذات الاتجاه الذي مثله تبون، الأول هو وزير الصناعة والمناجم، محجوب بدّة، ووزير السكن والعمران والمدينة، يوسف شرفة؛ لأنهما - بحسب تقارير إخبارية في لندن وباريس - أزعجا كثيراً مجموعات أو "لوبي" المال والأعمال في الجزائر؛ حيث تم تعيين يوسف يوسف بدلاً من بدّة، وعبد الوحيد تمار، محل شرفة.



مركز سيم للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

والتغييرات التي تمت على حكومة أويحيى، بجانب دلالات عدم تغيير الكثير من الوزراء، هي أنها كذلك أبقّت على وزيريّ أكثر الوزارات التي تعاني من مشكلات في الأداء، وهما: وزير الطاقة، مصطفى قيتوني، ووزير المالية عبد الرحمن راوية.

فلو أن التغيير الوزاري كان تكنوقراطيّ الطابع، في ظل الأزمة المالية والاقتصادية التي تعيشها الجزائر، وأدت إلى اضطرابات عدة في مناطق حساسة من الدولة، مثل منطقة القبائل، بسبب الانخفاض الكبير والطويل المدى، لأسعار النفط والطاقة في السوق العالمية؛ فكان من الأولى تغيير هذين الوزيرين.

إلا أن الإبقاء على قيتوني - المتهم بأنه مجرد ظل فقط للوزير السابق النافذ والمتهم بالفساد شكيب خليل - ورواية؛ تشير إلى أن التغييرات سياسية وليست فنية الطابع.

وللدلالة على ذلك؛ فإن إيرادات الدولة الجزائرية انخفضت من 60 مليار دولار في العام 2014م، إلى 27,5 مليار في العام 2016م، مما دفع الحكومة إلى أخذ إجراءات تقشفية واسعة، شملت تجميد عدة مشروعات - من بينها مشروعات إسكان شعبي - ووقف التعيين في قطاع الخدمة المدنية، مما ربّب ارتفاع في مستوى البطالة، وتقليص الواردات.

ولكن هذه الإجراءات لم تطل الإنفاق الحكومي العام الذي يرتبط برواتب كبار الموظفين والمسؤولين السياسيين الذين جاء غالبيتهم من خلفية عسكرية، أو ينتمون - بطبيعة الحال - إلى حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم في البلاد، منذ الاستقلال عن فرنسا في العام 1962م.



مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ثالثًا: الجزائر.. أفق سيء!

تعيد هذه الأوضاع إلى الأذهان العديد من المخاوف من أن تتطور الأمور لكي تصل إلى ذات المستوى الذي وصلت إليه في أحداث أكتوبر من العام 1988م، والتي

عندما خرج الآلاف من المتظاهرين إلى الشوارع في احتجاجات عارمة قابلها الجيش بالقوة المسلحة، مما أدى إلى مقتل المئات - 169 شخصًا وفق الأرقام الحكومية و500 وفق المعارضة - واعتقال الآلاف لا يزال بعضهم مختفين إلى الآن.

مقدمات أحداث الخامس من أكتوبر 1988م، والتي قادت إلى تغييرات واسعة في الجزائر، شملت تعديلًا دستوريًا أقر التعددية السياسية والإعلامية في البلاد، مما كان مقدمة لتحولات سياسية قادت إلى صعود نجم الإسلاميين، ممثلين في جبهة الإنقاذ الإسلامية، والتي فازت بانتخابات العام 1990م العامة، والتي قاد إلغاء نتائجها إلى دخول الجزائر في آتون عنف أهلي، أدى أولاً إلى إنهاء التاريخ السياسي للشاذلي بن جديد بأسوأ الطرق، ثم بعد ذلك مقتل 200 ألف مواطن، وديون تقدر بعشرين مليار دولار، بينما كانت الجزائر قبل ما يُعرف بالعشرية السوداء في التسعينيات، تسجل صفرًا في خانة ديونها الخارجية.

القصة في حينه كانت تتشابه إلى حد كبير مع ما يجري في الجزائر منذ العام 2016م. ففي العام 1986م كذلك، عرفت الجزائر أزمة كبرى في أسعار المحروقات، وتراجع في مستوى إيرادات الدولة، مما أدى إلى احتجاجات اجتماعية واسعة النطاق في العاصمة الجزائر، شملت محاولات اقتحام لمنازل كبار رجال الدولة والمسؤولين الذين اتهمتهم الحركات العمالية واليسارية التي قادت الاحتجاجات، بالفساد.



مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

والمتمأمل في أحداث تلك الأيام؛ سوف يجدها تكاد تتطابق مع اضطرابات "جرداية" ومنطقة القبائل، والتي سبقت بفترة وجيزة انتخابات مايو الماضي، والتي أتت بتبون إلى رئاسة الحكومة.

خلاصة:

إن المتمأمل لكل هذه الأحداث، وربطها بما جرى ويجري في الجوار الإقليمي، يكتشف أن أحد أهم مسببات فشل الدولة في عالما العربي والإسلامي، هو هيمنة "الأوليغارشيات" - صفوة حاكمة - الفاسدة على مفاصل الحكم، وبالتالي تجاهل قواعد الحكم الرشيد التي تضمن استقرار الدول والأنظمة والمجتمعات، وعلى رأسها احترام القانون والشفافية والمساءلة والتداول السلمي للسلطة، والعدالة في توزيع السلطة والثروة.

ولا تختلف آثار هذه الهيمنة باختلاف طبيعة هذه "الأوليغارشيات"، ما بين عسكريتاريا أو رجال أعمال أو أية فئة أخرى.

وللتنويه؛ فإن هذه السمة من سمات الحكم، كانت وراء سقوط أنظمة الإقطاع والملكيات التي كانت تحكم أوروبا في الألفية الثانية بالكامل، حتى ظهرت الدولة القومية الحديثة في منتصف القرن السابع عشر الميلادي، بموجب صلح "ويستفاليا"، والتي أسست لظهور الديمقراطيات البرلمانية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والتي استطاعت بواسطة ترسيخ سلطة الدستور والقانون، وفرض الطابع المؤسسي للدولة، في القضاء على أي مظهر من مظاهر هيمنة "الأوليغارشيات" الفاسدة على الحكم، وكان ذلك هو العامل الأهم الذي ساعد دول أوروبا والغرب على التطور الحضاري والنهوض بعد ذلك.



مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ووفق كل هذه الاعتبارات المؤيدة بالوقائع التاريخية القديمة والحديثة؛ فإن الأوضاع في الجزائر، وفي دول عربية أخرى، مرشحة لانفجارات اجتماعية عدة قد تقود إما إلى سقوط أنظمة وحكومات جديدة، أو تقسيم وانهيار الدول ذاتها، لو استمرت هذه الصورة من الحكم قائمة!

أحمد التلاوي: باحث مصري في شؤون التنمية السياسية، وكاتب أساسي في مركز سام للدراسات الإستراتيجية

